الخلافات الحدودية العراقية الكويتية وإشكالية الحل : رؤية عراقية

The Iraqi–Kuwaiti border disputes and the problem of the solution: an Iraqi vision

أ.م.د. بدرية صالح عبد الله

A.Prof.D. Badrea Salih Abdulla

جامعة بغداد – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Badrea.salh@gmail.com

تاريخ الاستلام ٢٠٢٤/٤/٢ تاريخ القبول ٢٠٢٤/٦/٦

تاريخ النشر ٢٠٢٥/١/٣٠

الملخص :

نرى ان العلاقات العراقية الكويتية مرت بمراحل عدة تراوحت بين الخلاف والعداء والتعاون احيانا والتقارب الحذر بسبب انعدام الثقة بين الطرفين . وفي الآونة الاخيرة (العام ٢٠٢٣) يسعى البلدين نحو حل القضايا القائمة ومنها الحدود البحرية ومحاولة كل طرف كسب ثقة الطرف الاخر للاستفادة اقتصاديا من جهود التعاون المبذولة لتطوير الموانئ في (خور عبد الله) وتحقيق المنافع المشتركة ومصالح البلدين .

الكلمات المفتاحية : الحدود العراقية الكويتية ، ميناء مبارك ، خور عبد الله ، امارة الكويت .

Abstract :

We see that Iraqi-Kuwaiti relations have gone through many stages that ranged between disagreement, hostility, cooperation sometimes and cautious rapprochement due to the lack of trust between the two countries. Recently, the two countries are seeking to resolve existing issues, including maritime borders, and each country is trying to gain the other's trust to benefit economically from the cooperation efforts made to develop the ports in (Khor Abdullah) and achieving common benefits and interests of the two countries.

key words : Iraqi-Kuwait border, Mubarak Port, Khor Abdullah , Emirate of Kuwait

المقدمة :

شهدت منطقة الشرق الاوسط خلافات حدودية عديدة ومنها الحدود العراقية الكويتية، ومنذ نيل الكويت استقلالها عام ١٩٦١ طالب العراق ضمها اليه معتبرا انها اراضي عراقية ، ثم تغير الموقف بعد ذلك في العام ١٩٦٣، حيث اعترف العراق بالكويت كدولة مستقلة ، ووفقا للامم المتحدة تم ترسيم الحدود البرية والبحرية والتاكيد عليه عام ١٩٩٣ ، ثم بدأت مرحلة جديدة من العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ اعتمدت على بناء علاقات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار. وعند الحديث عن موضوع الخلافات الحدودية بين العراق والكويت لابد من الرجوع الى العام ١٨٩٩ عندما قام الشيخ مبارك توقيع الاتفاقية السرية مع بريطانيا متمثلة بالسير مالكولم (Malcolm John Meade) على ان يتم اقتطاع الكويت من ولاية

البصرة ، إذ أن الدولة العثمانية كانت قد قسمت العراق الى ثلاث ولايات (ولاية الموصل، ولاية بغداد، وولاية البصرة)، وفيها تكون الكويت جزء من ولاية البصرة. إن اقتطاع الكويت عن العراق حسب الاتفاقية الموقعة في ٢٣/كانون الثاني/١٨٩٩ يختلف عن مبدأ التنازل في القانون الدولي الذي يعني قيام الدولة بالتخلي عن اقليم تابع لسلطاتها وتحت سيادتها لصالح دولة اخرى ، ولابد من الاشارة الى ان العراق لم يتنازل ولم يكف عن المطالبة بضم الكويت رغم ما يواجهه من مشكلات استراتيجية كبيرة ابرزها مصادر مياه العراق العذبة التي تنبع من خارجه وهما نهري دجلة والفرات وهذا ما يسبب له ضغوط كبيرة من استغلال بلد المنبع تركيا وبلد الممر سوريا لنهري دجلة والفرات وجعل العراق وموقفه المائي في حالة من عدم الاستقرار .

اهمية البحث : تنطلق اهمية البحث بأنه يسلط الضوء على ان العراق له منفذ بحري وحيد هو الخليج العربي وان العراق دولة قارية او شبه قارية تتأثر سياستها بطبيعة علاقتها مع كل دولة من دول الجوار السياسي ، مما فرض عليه كثير من التحديات والمساومات خاصة وان مصادر المياه العذبة في العراق تنبع من خارجه ، لذلك كان العراق دائم المطالبة بضم الكويت او التفاوض حول الحدود بما يضمن بقاء منفذه البحري .

هدف البحث : يهدف البحث الى توضيح الخلافات الحدودية بين العراق والكويت في ضوء مبادئ القانون الدولي والوثائق والخرائط وقرارات مجلس الامن الدولي وأثارها بكل جوانبها السياسية والجغرافية والاقتصادية والبيئية للعراق .

اشكالية البحث : يتناول البحث دراسة مشكلة الخلافات الحدودية بين العراق والكويت والتي كانت السبب في عدم قيام علاقات طبيعية بين البلدين والدور السلبي للاحتلال البريطاني والأمريكي في ترسيم الحدود العراقية الكويتية والذي ترك آثارا يعاني منها

العراق وإجحاف في ترسيم الحدود البرية والبحرية مع الكويت ، ويحاول البحث الاجابة على التساؤلات الآتية :

١. ما دور الاحتلال البريطاني وإتفاقيات الامم المتحدة في ترسيم الحدود بين العراق والكويت.
٢. ما دور الأنظمة السياسية المتعاقبة في العراق والسياسات المتبعة في العلاقات بين البلدين .
٣. ما التحديات السياسية والاقتصادية والجغرافية والبيئية التي أثرت في العراق.
٤. ارتباط عملية ترسيم الحدود النهائي مع خروج العراق من احكام الفصل السابع.

فرضية البحث : ان حل الخلافات الحدودية بين العراق والكويت يعزز السيادة الوطنية ويعزز مكانة العراق سياسيا وجغرافيا واقتصاديا .

منهجية البحث : اعتمد البحث على المنهج التاريخي في دراسته للإحداث في الماضي والظروف التي مر بها العراق والتي كانت السبب في ظهور الخلافات الحدودية بين البلدين ، الى جانب ذلك اعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي للإحاطة بالعوامل الداخلية والخارجية التي كانت لها دور في الخلافات الحدودية .

هيكلية البحث : جاء تقسيم البحث الى مبحثين، تطرق الاول الى مشكلة الحدود العراقية الكويتية قبل العام ٢٠٠٣، أما الثاني فركز على طبيعة الخلافات الحدودية بعد العام ٢٠٠٣، بالاضافة الى الخاتمة .

المبحث الأول : مشكلة الحدود العراقية الكويتية قبل العام ٢٠٠٣

إن مشكلة الحدود العراقية الكويتية من المشاكل المعقدة بين البلدين لأنها مشكلة قديمة بدأت منذ الاحتلال العثماني لمنطقة الخليج العربي والجزيرة العربية عام ١٦٧٠م ، إذ بسطت نفوذها عليها ولاسيما العراق الذي كانت حدوده الجنوبية متمثلة بولاية البصرة

الممتدة في الخليج والجزيرة العربية لتشمل الكويت وقطر و الإحساء ، و قامت بمعاملة الكويت معاملة خاصة التي اصبحت فيما بعد تعرف قائم مقامية الكويت بنوع من التمييز عن غيرها من المناطق التي كانت تابعة لولاية البصرة ونتيجة لهذا الوضع الخاص أصبحت المحافظة خاضعة للإدارة العثمانية، كونها أحد أقضية ولاية البصرة، حيث في بداية الامر لم تهتم الدولة العثمانية بالكويت نتيجة لوجود ميناء البصرة المزدهر وفقر المنطقة المحيطة بها، وازداد الاهتمام بها نتيجة التحولات السياسية والاقتصادية في المنطقة بعد تحول تجارة الهند اليها مابين (١٧٧٥ – ١٧٧٩) م [١].

يعد الخليج العربي هو المنفذ البحري الوحيد للعراق و إطلاله على ساحل يبلغ طولها ٥٥ كم ، ويجاور العراق ستة دول هي (تركيا ، إيران ، الكويت ، السعودية ، الأردن ، سوريا) بحدود يبلغ طولها (٣٤٦٢ كم) هذا ما جعل العراق دولة قارية أو شبه قارية تتأثر سياساتها بطبيعة علاقاتها مع كل دولة في دول الجوار السياسي العراقي وفرض الكثير من التحديات والمساومات ، أصبحت المنطقة الواقعة ما بين البصرة والإحساء بضمنها اراضي الكويت وحدة واحدة ، ذلك إن العثمانيين لم يكتفوا بالسيطرة عليها ، و إنما أرادوا توسيع نفوذهم السياسي والعسكري في الجزيرة العربية ليتمكنوا من مواجهة المحاولات البرتغالية التي تسعى إلى دخول منطقة الخليج العربي ، ولذلك حضت الكويت ومشايخها الذين تولوا قائم مقاميتها من قبل السلطة العثمانية بالاهتمام والعلاقات المميزة مع الوالي العثمانى في بغداد ، وكان حكام الكويت يدينون بالطاعة والولاء للسلطان العثماني علنا وهذا ما صرح به الشيخ عبد الله الثاني الذي اعترف بخضوعه للسلطات العثمانية ، وفي العام ١٨٧١ لقب قائم مقام الكويت مع أنه كان خاضعاً لولاية البصرة [٢].

و منذ زمن العثمانيين كانت الكويت تمثل المنطقة الإستراتيجية الحيوية من الناحية العسكرية ، وتقع عند منفذ العراق الضيق إلى الخليج الذي كان لطالما يتعرض للتهديدات الإيرانية ومطامعها في شط العرب الذي يصب في الخليج العربي [٣].

وكانت الدولة العثمانية قد قسمت العراق الى ثلاث ولايات : الاولى في الشمال وسميت ولاية الموصل ، والثانية في الوسط وهي ولاية بغداد ، والثالثة في الجنوب وهي ولاية البصرة التي ضمت (البصرة والفاو والقرنة والكويت ونجد والإحساء وقطر والهفوف والقطيف فضلا عن المنتفيك والناصرية والعمارة) ، وبسبب الطموحات المتعارضة ما بين الشيخ مبارك من جهة والدولة العثمانية من جهة اخرى تم توقيع اتفاقية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٨٩٩م بين الشيخ مبارك و بريطانيا متمثلة بالسير مالكولم جون ميد (Malcolm John Meade) ، تم بموجبها اقتطاع الكويت من العراق* والذي لم يتنازل عنها ولم يكف عن المطالبة بضمها برغم المشاكل الاستراتيجية الكبيرة ، وهذا بسبب ان مصادر مياه العراق العذبة تنبع من خارج العراق ، وهما دجلة والفرات مما يسبب له ضغوط كبيرة من خلال استغلال بلد المنبع تركيا ، وبلد الممر سوريا ، لمياه هذين النهريين ، مما يجعل موقف العراق من الجانب المائي غير مستقر ، إلى جانب ذلك ، يعاني العراق من ضيق منفذه الى المياه المالحة في الخليج العربي لذلك كان العراق على طول التاريخ الحديث يعمل جاهدا بما يمتلك من تأثير دولي للمطالبة بضم الكويت او التفاوض مع الكويت من أجل التنازل عن جزيرة وربة مع تأجير جزيرة بوبيان لمدة طويلة من أجل الحصول على منفذ واسع على البحر، وهو الامر الذي كانت ترفضه الكويت التي عاشت في استقلال شبه تام عن السلطة العثمانية [٤] .

ومع نشوب الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ واندلاع الثورة العربية الكبرى ١٩١٦ بقيادة الشريف حسين بن علي في نجد والحجاز كان النفوذ البريطاني على جزيرة العرب والخليج العربي واضح من خلال تقسيم البلاد العربية إلى دويلات لا يفصل بينها سوى خطوط وهمية عدتها الحدود الفاصلة فيما بينها، ومن هذه الدويلات الكويت التي عملت بريطانيا ومن خلال الوصول إلى مياه الخليج العربي تكوين العلاقات مع بعض المشايخ ولاسيما الشيخ مبارك آل صباح الذي وقعت معه اتفاقية ١٨٩٩، وأصبحت الكويت

بموجبها تحت الحماية البريطانية بالرغم من ان مبارك كان يطمح ان تكون محمية بدل من الحماية ، وسبب اهتمام بريطانيا بالعراق يعود الى الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية المتمثلة بثرواته فضلا عن مرور اهم الطرق به وقد سعت بريطانيا الى اقامة سيطرة عسكرية في الخليج تمكنها من التغلغل السياسي والاقتصادي في بلاد ما بين النهرين [٥]، وعملت ايضا على وضع حدود بين العراق والكويت وهي عبارة عن لوح خشبي وضعه الميجور مور (John More) وهو الوكيل السياسي البريطاني المعتمد في الكويت (١٩٢٠-١٩٢٩) وما لبث ان ضاع وضاعت ملامح المكان الذي كان فيه بسبب توسع زراعة البساتين والنخيل ومع استقلال الكويت (١٩٦١) يرى العراق انه قد تم تضييق منفذه البحري على الخليج العربي , وقد قام المندوب السامي البريطاني برسي كوكس (Percy Cox) بعقد اجتماع لفض النزاع الحدودي بين نجد والعراق عام (١٩٢٢)، حيث طلب كوكس من ممثل العراق (صبيح نشأت) ان يعرض وجهة نظره بالحدود الخاصة بالعراق فقال : "منذ ان خلق الله العالم ومنذ بدأ تكوين التاريخ وحدود العراق تمتد جنوبا الى بعد إثني عشر ميلا عن مدينة الرياض عاصمة ابن سعود ، وتلتقي هذه الحدود غربا الى البحر الاحمر ، فتشمل حائل والمدينة المنورة ويَنبُع ، وشرقا لتضم الهفوف والقطيف على الخليج ، ويشهد الله ان هذه فقط هي الحدود الصحيحة للعراق بدون منازع" [٦].

ويقول الدكتور ريتشارد سكوفيلد (Richard Schofield) نائب مدير مركز البحوث الحدود الدولية في جامعة لندن والذي كتب عن الحدود العراقية الكويتية قائلا: "هناك شعور متنامي بين اوساط واسعة في العراق والوطن العربي بل والعالم ان الكويت أرض عراقية ومنفذ عربي اقتطع من العراق بقرار بريطاني وبعد اكتشاف النفط في هذه الامارة ازدادت اهميتها الاقليمية فقد تحولت من بئر نفط الى دولة وغدى اعادتها الى العراق وضمها مطلبا شعبيا عراقيا كما يعتبرها البعض مطلبا قوميا" [٧] ، وفي حقبة الحرب

العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٦) عملت بريطانيا على خلق كانتونات وضمان ولاء المشايخ لها في معظم دول الخليج العربي وهي نتاج التخطيط و التقسيم البريطاني الصوري للحدود والذي تم وضعها في بداية القرن العشرين عندما قامت بريطانيا بتقسيم منطقه الجزيرة العربية و الخليج الى دويلات ظل الصراع محتدم فيما بينها بسبب الحدود التي وضعت بطريقة غير واضحة [٨].

ورغم المطالبات العراقية بعدم اقتطاع جزء منه استقلت الكويت واقتطعت من لواء البصرة وجعلها امارة بحماية بريطانية ودعت ايضا ومن خلال مندوبها السامي في العراق بيرسي كوكس (Percy Cox) الى اجتماع يضم نجد والكويت والعراق في العقير، وبعد احتلال بريطانيا للعراق عام ١٩١٨ قامت بتنصيب الملك فيصل ملك للعراق عام ١٩٢١ ومصادرة القرار السياسي فيه. ويستند العراق الى الخرائط الرسمية والوقائع التي تثبت ان الكويت قضاء تابع لولاية البصرة حسب خريطة العام ١٦٩٩ والخاضعة للدولة العثمانية [٩].

وفي وثيقة للمؤرخ السوفيتي فلاديمير بوريسوفيتش لتوسكي (Vladimir Borisovich Lutsky) اختصاص علم التاريخ العربي من معهد الاستشراق في اكاديمية العلوم السوفيتية والتي يعترف بها قيام بريطانيا باقتطاع الكويت من العراق وتوليها حماية هذه الامارة ، وخلال الثلاثينيات طالب العراق بضم الكويت في عهد الملك غازي التي عدها جوهرة العراق الثمينة والامتداد الطبيعي للعراق وميناؤها التاريخي ، ومع اعلان العراق رغبته للانضمام الى عصبة الامم المتحدة وضعت شرط تحديد حدوده مع الكويت وتحت هذا الضغط أرسل رئيس الوزراء العراقي آنذاك نوري سعيد رسالة الى الشيخ احمد الصباح تهنئة على استقلال الكويت ومحددا للحدود العراقية الكويتية وذلك في العام ١٩٣٢ والتي تبدأ من (تقاطع وادي العوجة مع الباطن الى نقطة تقع جنوبي آبار صفوان وجبل سنام وأُم قصر تاركة هذه المواقع للعراق وذلك حتى التقاء خور الزبير وقاروة وام المرادم تعود

الى الكويت) ومع ذلك لم يتم ترسيم الحدود حتى بعد اجبار العراق على الاعتراف باستقلال الكويت ، ومنذ عام ١٩١١ حتى عام ١٩١٣ بدأت سلسلة من المباحثات بين بريطانيا والدولة العثمانية لترسيم الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية [١٠]، وان السند القانوني الذي تستند عليه الكويت في دفاعها عن استقلالها وحدودها من اجل الوقوف بوجه المطالب العراقية هو اتفاقية العام ١٩١٣ [١١] والموقعة بين الدولة العثمانية وبريطانيا والتي تضمنت البنود (الاعتراف البريطاني بان الكويت جزء من الدولة العثمانية ، عدم التدخل في شؤون الداخلية للشيخ مبارك ، رفع العلم العثماني في الكويت ، تعيين الشيخ مبارك قائمقام للكويت ، اعتراف الحكومة العثمانية ببنود اتفاقية بريطانيا والكويت للعام ١٨٩٩ ، تعهد بريطانيا با لا تقوم بالحماية على الكويت)[١٢] ، ورسالة رئيس الوزراء العراقي نوري سعيد عام ١٩٣٢ ، وايضا محضر الاتفاق الموقع بين دولة الكويت والجمهورية العراقية ١٩٦٣ ، لكن هذه الرسالة تواجه بالرفض لأنه يشترط في أي اتفاقية ومعاهدة تبرمها الحكومة العراقية مع أي دولة من الدول العالم بضرورة عرضها على مجلس الامة للتصديق عليها وان محضر الاتفاق في العام ١٩٦٣ لم يعرض على المجلس الوطني لقيادة الثوره في العراق للمصادقة على ما جاء فيه وبهذا لا يعد ما ورد في هذا المحضر ملزما للحكومة العراقية ، وعِبرَ مختلف انظمة الحكم في العراق ظلت المطالبة بضم الكويت ورفض الاعتراف بالأمر الواقع [١٣].

وفي بداية القرن العشرين أعلن الملك فيصل الاول مطالبته بالكويت ثم اتبعه الملك غازي في العام ١٩٣٨ ثم جاءت مطالبة رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بضم الكويت عام ١٩٦١ والذي امر بتحرك القطاعات العسكرية لاستعادة الكويت إذ انه أعلن في بيان إذاعي ان الكويت جزء لا يتجزأ من العراق وان الكويت كانت منطقة تابعة لولاية البصرة الخاضعة للحكم العثماني وأعلن عبد الكريم تعيين الحاكم الكويتي قائم مقاما لها والذي كان خاضعا لسلطة متصرف البصرة [١٤]. ومع ذلك فقد تم اعلان الكويت استقلالها

في (١٩/حزيران/١٩٦١) وبذلك استطاعت الكويت ممارسة سيادتها بعد ان تم الغاء اتفاقية ١٨٩٩ [١٥] .

وبعد قيام انقلاب (٨ / شباط / ١٩٦٣) في العراق بقيادة عبد السلام عارف واطاحة عبد الكريم قاسم تغير الموقف الرسمي إذ أعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في (٣/تشرين الاول/١٩٦٣) عن اعترافه باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في العام ١٩٣٢ بين رئيس الوزراء العراقي وشيخ الكويت، وبعد تولي عبد السلام عارف الرئاسة ثم أخيه عبد الرحمن عارف عادت العلاقات تتوتر عندما حاول عبد الرحمن اثارة أزمتين مع الكويت ، وعندما تولى حزب البعث بقيادة (احمد حسن البكر) السلطة في العراق (١٩٦٨) اعلن اعترافه باستقلال الكويت وتبادل التمثيل الدبلوماسي حيث وقع كل من احمد حسن البكر رئيس الوزراء انذاك وشيخ الكويت سالم الصباح اتفاقية مالية تنص على تخلي النظام الجديد عن المطالبة بالكويت على ان تدفع الكويت مبلغ ٣٠ مليون باون بالدينار الكويتي قرضا للعراق [١٦]، وكان التوجه نحو تهدئة الوضع مع الكويت والتعايش مع الامر الواقع ، لكن من دون ترسيم الحدود بين البلدين مع ايجاد صيغة يتمكن العراق في ضوئها من الانفتاح على الخليج العربي بضم جزيرة (وربة وبوبيان) اليه او على الاقل الحصول على حق استخدام شريط اوسع على الساحل [١٧].

وجميع الجهود اخفقت في التوصل الى حل نهائي للنزاع وبقيت المسألة في طور الجمود بسبب عدة عوامل، منها تنحي الرئيس احمد حسن البكر آنذاك، واندلاع الحرب العراقية الايرانية في (٤/ايلول/١٩٨٠)، وسَعت الحكومة آنذاك الى تطبيع علاقاتها مع الحكومة الكويتية .

أعلنت الكويت استقلالها عام ١٩٦١ بِعَدّها قضاء ملحق بالبصرة ونتيجة لهذه التطورات تم عقد جلسة طارئة لمجلس الجامعة العربية وأجتمع مجلس الامن والسلم

الدوليين وتم الاجتماع في تموز/١٩٦١ وانتهت الجلسة بالموافقة على ارسال قوات عربية للفصل بين الجانبين العراقي والكويتي والتي اصبحت فيما بعد الخط الفاصل الذي وقفت عنده القوات العربية المتكونة من (السعودية ، مصر ، تونس ، الاردن ، السودان) والذي يعرف (خط الجامعة العربية) وأصبح فيما بعد خط الحدود بين العراق والكويت [١٨].

وفي سبعينيات القرن العشرين استمر العراق في محاولاته لإقناع الكويت بتسوية الحدود بين البلدين إلا ان الكويت رفضت كل المقترحات العراقية بهذا الشأن ، ومع بداية الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) أخذت العلاقات العراقية الكويتية توجها إيجابيا نظرا لما قدمته الكويت من دعم مالي للعراق في تلك الحقبة خشية من امتداد النفوذ الايراني الى دول الخليج العربي ، واستغلت الكويت انشغال العراق في الحرب الايرانية للزحف باتجاه الشمال لأكثر من (٧٠ كم) وأقامت المخافر والمنشآت العسكرية ومزارع ومنشآت نفطية لتثبيت أمر واقع على العراق ، ومع انتهاء الحرب العراقية الايرانية العام (١٩٨٨) خرج العراق باقتصاد ضعيف بسبب الانفاق الكبير على إدامة العمل العسكري وخرج العراق محمل بديون خارجية اغلبها من دول الخليج العربي التي كانت تدعم العراق بالمال والسلاح ، وقد حاول العراق حل قضية الديون المتراكمة (نتيجة الحرب) مع الجانب الكويتي ولكن جميع محاولاته لقيت رفضا من الكويت إذ انها ربطتها بمسألة ترسيم الحدود والاعتراف بسيادة الكويت ، وقد فشل اللقاء في مؤتمر جدة في آب/١٩٩٩٠ بين نائب رئيس جمهورية العراق وشيخ الكويت [١٩] ، وتوترت العلاقات بين العراق والكويت لأسباب عدة منها : (الخلافات الحدودية بسبب تجاوز الكويت على الاراضي العراقية والاستيلاء على آبار حقول النفط العراقي في الرميلة المحاذية للحدود اثناء انشغال العراق بحربه مع ايران ، والبعد الاقتصادي إذ ان الكويت بدأت بالمطالبة بديونها بعد انتهاء الحرب العراقية الايرانية عام ١٩٨٨ مباشرة فضلا عن سياستها النفطية التي أدت الى انخفاض نسبة قيمة النفط ليصل سعر البرميل الى (١٢ دولار) مما أثر سلبا على اقتصاد

العراق وزاد من خسائره التي وصلت الى ما يقدر ٧ مليار دولار سنويا [٢٠] ، مما أدى الى اندلاع أزمة كبيرة بين العراق والكويت دفعت الحكومة العراقية الى تحريك القوات المسلحة واستعادة الكويت في (١٢/آب/١٩٩٠) وأصبح شعار (عودة الفرع الى الاصل) هو الشعار الطاغي على كل التصريحات التي أدلى بها المسؤولون العراقيون آنذاك ، وأصدر مجلس الامن الدولي قراره المرقم (٦٦٠ في ١٢/آب/١٩٩٠) أي في اليوم نفسه الذي اعلن فيه العراق دخول القوات العراقية الى الكويت وبعد ستة أشهر اخرجت القوات العراقية من الكويت (١٩٩١) بواسطة تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، ثم اصدر مجلس الامن القرار (٦٨٧) في ٣/نيسان/١٩٩١ والذي يتعلق بانسحاب القوات الدولية من العراق [٢١] ، وفي (٢/ايار/١٩٩١) قام الامين للامم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار (Javier Perez de Cuellar) بتشكيل لجنة تخطيط الحدود العراقية الكويتية وتخطيط الحدود البحرية بين البلدين [٢٢].

وتبدأ من العمود الحدودي على مثلث الحدود العراقية الكويتية السعودية من تقاطع وادي العوجة مع الباطن ثم باتجاه الشمال على طول الباطن الى نقطة تقع جنوبي خط عرض حقوان ثم باتجاه الشرق تمر جنوبي ابار حقوان الرميلة وجبل سنام وام قصر وذلك حتى التقاء خور الزبير بخور عبد الله ، اما جزر وربة وبوبيان ومسكان او مشجان وفيلكا وعوهة وقارورة وام المردام فانها تتبع للكويت ، وقد رسم هذا الخط في هذه المنطقه التي أعدتها المساحة العسكرية في المملكة المتحدة وتبع أدنى خط انحسار المياه حتى الموقع المقابل مباشرة لتقاطع خور الزبير وخور عبد الله ، ويبلغ خط الحدود العراقية الكويتية حوالي ٢٤٢ كلم وتشكل نسبة ٧٪ من مجموع اطوال الحدود العراقية مع دول الجوار [٢٣] البالغة ٣٤٦٢ كلم وهذا الوصف الجغرافي هو طبقا لقرار مجلس الامن (٨٣٣ سنة ١٩٩٣) والذي بموجبه تمت المصادقة على القرار الذي اعتمدته لجنة ترسيم الحدود بموجب الفقره (٣) من قرار مجلس الامن المرقم (٦٨٧ لسنة ١٩٩١) أما قبل ذلك التاريخ

فلا يوجد لخط الحدود اي ترسيم على الارض او اعتراف دولي او عراقي حيث نص القرار (٦٨٧) على تدخل الامم المتحدة لتخطيط الحدود بين الدولتين وتحت متطلبات الفصل السابع وبذلك ربط مجلس الامن الدولي بين مسألة تخطيط الحدود والسلم والأمن الدوليين وهذه الحدود التي لم تعين مادياً [٢٤].

وقد اصدرت اللجنة توصيات بخصوص تحديد الحدود البرية بين العراق والكويت في نيسان ١٩٩٢ ويمثل خط الحدود الجديد انتقاص لحقوق العراق من ناحية تضييق منفذه على الخليج ومن ناحية ضم العديد من حقول النفط العراقية الى الكويت [٢٥]. أما الحدود البحرية بين العراق والكويت وهنا نشير ان خور عبد الله قد حفر من قبل الجانب العراقي منذ العام ١٩٦٤، وهو عبارة عن لسان مائي يمتد باتجاه ٣٠٠ درجة من شمال الخليج العربي ما بين شبه جزيرة الفاو العراقية وجزيرة بوبيان وينعطف شرقا عند ميناء ام قصر وهو اهم الموانئ العراقية الحيوية وان ما قامت به لجنة تخطيط الحدود هو ليشكل انحراف فقد افقد الكثير من منفذه في خور عبد الله وميناء ام قصر ولاسيما ان العراق يعد من الدول المتضررة بسبب ساحله البحري الضيق والذي تم تضييقه اكثر خلال ترسيم الحدود البحرية بينه وبين الكويت وعليه يحق للعراق اعلان تظلمه بالاستناد الى اتفاقية قانون البحار لعام ١٩٨٢ *.

وبالرجوع الى محضر الاتفاق الكويتي العراقي لعام ١٩٦٣ سنجد ان الحدود قد تم الاتفاق عليها وتحديدها وقد وجه العراق رسالة رفض لتقرير اللجنة الدولية لتخطيط الحدود بين العراق والكويت (UMKBDC) ولقد ترتبت على العراق أجراءات واجب أتخاذها فيما يتعلق بقبوله قرار لجنة التخطيط الدولية وحجم الضغط المسلط على العراق وكيف انها جاءت بصيغة الاكراه ففي لقاء مع رئيسة مجلس الامن مادلين اولبرايت بتاريخ (١٤/تشرين الثاني/١٩٩٤) لم يدم اكثر من دقيقتين (سَلم وزير الخارجية طارق عزيز وثائق الاعتراف التي شملت قراراً موقعاً من الرئيس العراقي ونسخة من جريدة الوقائع

العراقية الرسمية التي نشر فيها قرار البرلمان الاعتراف بالكويت) حيث جاء الاعتراف العراقي بقرارات لجنة التخطيط الحدودي الدولية رغم ما يراه العراق من تجاوز على حدوده البرية والبحرية [٢٦].

وأصبح المنفذ البحري العراقي شبه مغلق ومع هذا اعترف بالقرار من اجل رفع الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا عليه بموجب القرار (٦٦١) وقد عد الاعتراف بقرار (٨٣٣) شرط من شروط رفع الحصار الاقتصادي [٢٧].

يعد العراق من الدول المتضررة اقتصاديا في وضعها الجغرافي نتيجة ضيق ساحلها على الخليج والذي يعد في الوقت نفسه المنفذ البحري الوحيد الذي يربطها بالعالم الخارجي ، ويقدر طول الساحل العراقي (٥٥,٥٦) كلم ، والذي يمتد من رأس البيشة شرقا الى ام قصر غربا ، كما ان معظمه يقع داخل قناة خور عبد الله ، ولا يتبقى منه إلا مسافة لا تزيد عن بضعة اميال بحرية تقع مباشرة في مواجهة الخليج [٢٨]، وتتمثل في حقول الزبير وجزيرة مجنون والقرنة ، ويعد حقل الرميلة الجنوبي المسمى الرتقة في الكويت من اهم الحقول النفطية المشتركة والمتنازع عليها بين الدولتين ، حيث بالنظر لطبيعة النفط السائلة وبحكم امتداد الحقول النفطية في اراضي الدولتين المتجاورتين فان قيام احداهما باستخراج النفط من حقل مشترك سوف يؤثر حتما على كميات النفط المتواجدة في الدولة المجاورة [٢٩].

المبحث الثاني : مشكلة الحدود العراقية–الكويتية بعد العام ٢٠٠٣

شهدت الساحة العراقية الكثير من المتغيرات السياسية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ومنها بدأت مرحلة جديدة في تأريخ العلاقات العراقية الكويتية وأكد الجانبان على أهمية بناء علاقات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين وفق ما ينسجم مع مبادئ القانون الدولي بما

يخدم المصالح المشتركة للبلدين و يوفر المناخ المناسب لإقامة أفضل العلاقات بينهما ، وبالرغم من التطور الذي شهدته العلاقات بين البلدين بعد ٢٠٠٣ إلا انها ظلت متأثرة بتراكمات المرحلة السابقة [٣٠].

وفي تموز/٢٠٠٣ ومع تشكيل مجلس الحكم الانتقالي كونه يمثل هيئة سياسية إدارية مؤقتة لإدارة شؤون البلاد بعد الإحتلال مباشرةً وقد رحبت الكويت من جانبها بتشكيل هذا المجلس وهو الخطوة الأولى باتجاه تشكيل الحكومة العراقية وقدمت الكويت وعن طريق رئيس مجلس الوزراء صباح الأحمد عن دعم الكويت للشعب العراقي وترحيبها بسقوط النظام العراقي السابق [٣١].

كما قدمت الكويت دعم لوجستي كبير للقوات الأمريكية وفتحت أراضيها أمام القوات الأمريكية واستخدام القواعد الجوية مثل قاعدة (علي السالم واحمد الجابر) والبرية مثل (مخيم الدوحة ومخيم عرينجان) وقدمت ما قيمته (٢٦٦) مليون دولار ، وأكد الصباح ضرورة تسلم السيادة للعراقيين ليكون للعراق حكومة ذات سيادة من اجل انهاء وجود قوات الإحتلال على الأراضي العراقية ، وأيضا أكد على أن أي إنقلاب أمني في العراق ستكون له عواقب وخيمة على الكويت ، وشاركت الكويت في إجتماع برلمانات دول الجوار الجغرافي للعراق الذي عقد في العاصمة الأردنية عمان ايار / ٢٠٠٤ ، وخرج الإجتماع بنتائج أهمها التأكيد على وحدة وسلامة اراضي العراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية [٣٢] .

وفي حزيران / ٢٠٠٤ تشكلت حكومة اياد علاوي أول حكومة عراقية مؤقتة بعد الإحتلال الأمريكي ، و قام رئيس الحكومة العراقية المؤقتة أياد علاوي بزيارة الكويت في آب/٢٠٠٤ التقى خلالها أمير الكويت جابر الأحمد الصباح و رئيس حكومتها صباح الاحمد الصباح و أجرى رئيس الحكومة اياد علاوي خلال زيارته مباحثات تناولت القضايا العالقة بين البلدين لاسيما قضايا الحدود و الديون و المفقودين فضلاً عن القضايا الأمنية

، وأتفق الطرفان على استئناف العلاقات بين الجانبين و وقعت الكويت اتفاق مع العراق في كانون الاول في ٢٠٠٤ على تزويد العراق بمادة البنزين والديزل مقابل تزويد العراق الكويت بالغاز بقيمة (٨٧٠) مليون دولار ، وفي ٣٠/كانون الثاني/٢٠٠٥ جرت الإنتخابات التشريعية في العراق ورحبت الكويت بنتائج الإنتخابات التي نتج عنها تشكيل حكومة يرأسها ابراهيم الجعفري [٣٣] . وقام الرئيس ابراهيم الجعفري بزيارة الكويت و إستقبل من قبل رئيس الوزراء الكويتي صباح الاحمد وتناول القضايا العالقة بين البلدين لاسيما قضية الحدود والديون وكيفية تجاوز تراكمات المرحلة الماضية وسبل تطوير العلاقات بين البلدين ، لكن في تموز/٢٠٠٥ وعندما تجاوزت الكويت الحدود العراقية بإقامة حاجز حديدي بحجة تأمين الحدود الكويتية من الهجمات والأحداث لحماية الكويت من الأوضاع التي يشهدها العراق و مياهه الإقليمية والحقيقة إنها تجاوزت على بعد مئات الأمتار داخل الأراضي العراقية متجاوزة حتى الترسيم الذي أقرته الأمم المتحدة بين البلدين ١٩٩٣ وهذا التجاوز دفع العراقيين بالقيام بمهاجمة هذا الحاجز وإزالته مؤكدين تجاوزه على أراضيهم وأنه أقيم داخل الأراضي العراقية [٣٤]، وأكد النائب عن حزب الدعوة ورئيس لجنة الأمن و الدفاع في مجلس النواب العراقي السابق (٢٠٠٦) نوري المالكي تجاوز الكويت على حدود العراق قائلاً : " عاد الكويتيين وتجاوزوا على الحد ، إشارة إلى ترسيم الحدود الذي أقر من قبل الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ مرة اخرى " و دخلوا في بعض الأراضي الزراعية ونصبوا بعض الابراج المتعلقة في آبار النفط ثم تطورت المسألة أكثر باتجاه بعض الأحياء السكنية في مدينة أم قصر وهدمت بيوت الناس ووضعت حدود جديدة ، وأكد نواب آخرون داخل اللجنة على ان حرص العراق على تعزيز العلاقة مع دول الجوار لا يعني ترك أراضي العراق عرضة للتجاوزات ، وتقدر اللجنة وجود تجاوز كويتي بنسبة ٣٠٠ متر ، وطالب بعض النواب في البرلمان العراقي بإعادة النظر في الترسيم الذي أقرته الأمم المتحدة عام ١٩٩٣ ، و قام وكيل وزير الخارجية العراقي محمد

الحاج حمود* مع نظيره الكويتي خالد جار الله * بتوصل الطرفين الى اتفاق في ٢٠٠٦/١١/٢١ يتيح إستكمال بناء السياج الحديدي على طول الحدود بين البلدين و دفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين كما اتفق على إستكمال كافة المتطلبات لعملية ترسيم الحدود بشكل نهائي بين البلدين وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٩٩٣/٨٣٣ واتفق الجانبان على إنشاء منطقة عازلة على جانبي الحدود بعد توقيع اتفاقية مسألة ترسيم الحدود البحرية واتفقا على تعجيل تحديد الحدود البرية بينهما [٣٥] , كما طالبوا بإعادة النظر بالاتفاقيات الحدودية و الترسيم الذي أقر بعد عام ١٩٩٠ ، فضلا عن ذلك شاركت الكويت في مؤتمر دول الجوار الذي عقد في اسطنبول التركية في نيسان/٢٠٠٥ وأيضا مؤتمر في العاصمة اليمنية صنعاء في حزيران/٢٠٠٥ وقام نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي [٣٦] في ٥/شباط/٢٠٠٧ برفقة وفد رفيع المستوى بزيارة الكويت وبحث مع أمير دولة الكويت صباح الأحمد الصباح القضايا ذات الإهتمام المشترك ولكن موقف الكويت لم يتغير و تحرص الكويت على حسم هذه القضايا وفق مصالحها دون مراعاة مصالح العراق او الظروف التي يمر بها منها قضية الحدود ، وتعد قضية الحدود الأهم والاكثر تأثير على العلاقات بين البلدين * .

وتبدأ الأزمة بين البلدين عندما أعلن العراق عزمه إنشاء ميناء الفاو الكبير منذ العام, في ٢٠٠٥ نقطة محددة على جزيرة بوبيان تغلق الممر المؤدي الى أم قصر والهدف هو ضد مشروع ميناء الفاو العراقي ومحاولة إعاقة العراق عن إستعادة دوره البارز في المنطقة العربية ولاسيما الخليجية ٢٠٠٥ [٣٧].

ان بناء ميناء مبارك قرب السواحل العراقية أساساً مخالف للقرار الدولي ٨٣٣ حيث يكون الممر المائي العراقي ضمن الميناء الكويتي الذي تصل حدوده المائية العراقية و ستجعل العراق دولة مغلقة بحرياً و تتجاوز على المسافة الملاحية المخصصة للسفن مما يشير الى انتهاك مبادئ القانون البحري الدولي و للحدود البحرية العراقية [٣٨], وبدأ

العراق خطة طموحه لتطوير حقول النفط وزيادة إنتاجها بين عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ وقعت وزارة النفط (١٢) عقد بعيد المدى مع شركات نفط عالمية لتطوير ١٤ حقل نفطي و بعد اكتمال ميناء الفاو مع البنى التحتية المساندة سيساعد العراق على تقوية اقتصاده بشكل كبير وسيصبح منافس قوي في الاقتصاد العالمي لذلك سارعت الكويت ببناء ميناء مبارك الكويتي الكبير , كما إن إنشاء ميناء مبارك يمس مفهوم الأمن القومي العراقي والذي هو جزء لا يتجزأ من أمن منطقة الخليج العربي الذي تحكمه ثلاث معايير هي[٣٩] :

١. المعيار الجغرافي : والذي يتضمن عنصر الحوار

٢. المعيار السياسي او الإيديولوجي: ويتعلق بالعقيدة السياسية للدولة ما تتصدى له من اهداف

٣. معيار قوة الدولة : وهناك علاقة إيجابية بين قوة الدولة ونطاق أمنها فكلما ازدادت قوة الدولة وتنوعت مصالحها اتسع نطاق أمنها .

وكان العراق دائماً يؤكد في استراتيجيته الامنية على وجوده البحري في الخليج العربي ويعتقد ان تقوية هذا الوجود في الخليج العربي يشكل أحد العوامل الاساسية في تأمين الاستقرار والسلام في المنطقة وبالامكان تعزيز هذا الوجود من خلال تواجد العراق الفعلي في جزيرتين وربة و بوبيان الواقعتين بين الحدود العراقي و الكويتية [٤٠].

بدأ بناء ميناء مبارك بعد سنة من وضع حجر الأساس لميناء الفاو الكبير العراقي في العام٢٠٠٥ الذي تم تأجيل بنائه بسبب عدم رصد الاموال اللازمة للمشروع العراقي، ومن التأثيرات السلبية لميناء مبارك [٤١] :

١. إصابة الموانئ العراقية الواقعة شمال خور عبد الله بالشلل التدريجي بعد إنجاز المشروع وفقدان آلاف الأيدي العاملة العراقية في هذا المجال.

٢. الأضرار على مساحة الجرف القاري العراقي حسب مراحل المشروع وبالتالي على الإقتصاد العراقي.

٣. عمليات الحفر والردم وانشاء السواتر الخرسانية في خور عبد الله سوف تلحق الضرر بالثروة السمكية في المياه الإقليمية العراقية والتي تعد مصدر رزق آلاف العراقيين.

٤. إجهاض مشروع ميناء الفاو الكبير وجلب استثمارات واموال عربية وأجنبية لتوظيفها في جزيرة بوبيان لكي لا تكون مصالحها مهددة في حال مطالبة العراق مستقبلاً بعائدية الجزيرة له

٥. الأضرار التي ستلحق بالبيئة من جراء الفضلات الناجمة عن المشروع والسفن الراسية فيه أو المشاريع الخدمية المزعم الحاقها بالميناء .

اما بشأن عملية ترسيم الحدود البرية فإنها قد انتهت بدورها الى اقتطاع أراضي عراقية جديدة لصالح الكويت فقط شملت مسافة بطول ٢٤٠ كم من الجنوب الى الشمال ثم الى الشرق ثبت خلالها ١٠٦ عمود كونكريتي ابتداءً من العمود رقم واحد الذي يمثل نقطة التقاء الحدود العراقية الكويتية السعودية في وادي حفر الباطن مروراً بالنهاية الشمالية لهذا الوادي المتقاطعة مع خط العرض المار بالنقطة الواقعة جنوب مدينة صفوان وهي نقطة واقعة على بعد ١٤٣٠ متر في الطرف الجنوبي الغربي لجدار مبنى الجمارك القديم على طول الطريق القديم المؤدي من صفوان في مدينة الكويت ثم الى نقطة في جنوب مدينة أم قصر ، وحول ملف الحدود المشتركة بين البلدين الذي يشكل عائق أمام حل جميع الخلافات يقول خبير الحدود والمياه الدولية العراقي جمال الحلبوسي " ان العلامة ١٦٢ التي تحدث عنها رئيس الوزراء الكويتي تعني اخر علامة رسمها مجلس الأمن الدولي وفق القرار ٨٣٣ في ١٩٩٣/٥/٢٧، وهي تقع في منتصف خور عبد الله " واضاف الخبير في حديثه لموقع الجزيرة نت : " إن ما قبل هذه العلاقة باتجاه الشمال الشرقي باتجاه خور شيطانة وخور وربة والزبير وتعد علاقات بحرية تبدأ بالعلامة ١٠٧ وتنتهي ب ١٦٢ وهي حدود محددة بقرارات مجلس الأمن الدولي وفق خط التالوك" [٤٢] .

اما بعد ذلك تبدأ المنطقة غير المحددة في العلامة ١٣٥ وتنتهي بالعلامة ١٦٢ وتعد منصفة لخور عبد الله التميمي (التسمية العراقية للخور) وان الطول التقريبي للشريط الحدودي غير المرسم قد يصل الى ١٢ ميلا بحرياً.

ويرى الباحث الكويتي إبراهيم دشتي : " أن الحل يكون بتعاون الدولتين لاسيما فيما يتعلق بالمجال البحري لافتا ان منطقة شمال الكويت يمكن ان تكون ذات بعد إقتصادي كبير تعود بالمنفعة على البلدين إقتصاديا وسياسياً " , ويشير جمال الحلبوسي الذي عمل سابقاً رئيساً للفرق الفنية الحدودية العراقية الى : " أن مطالب الكويت بالنسبة للقرارات الدولية انتهت في ٢٧/آذار/٢٠١٣ بعد إنجاز المرحلة الثانية من صيانة الحدود البرية بين الكويت والعراق وفي قرارات مجلس الأمن الدولي " [٤٣], وسعت الحكومة العراقية للانفتاح على الدول المجاورة و منها الكويت ورغبتها في بحث جميع الملفات العالقة بينهم وكان هذا ضمن البرنامج الحكومي للسياسة الخارجية ، في عهد الدكتور الدكتور حيدر العبادي في العام ٢٠١٤ ، و بدأت سلسلة لقاءات وزيارات متبادلة بين المسئولين و الخليجيين ومنها زيارة وزير خارجية ابراهيم الجعفري كما ان العراق لديه اعتراضات وملاحظات و لاسيما ان الكويت تتصرف دون استشارة العراق وإنها أنشأت بعض المحطات مثل (فشت العيج و الكايد) التي تعدها طبيعية وهو ما يرفضه العراق لأن أي مهندس حدودي لا يمكنه القبول بهذه المحطات على انها (علامات طبيعية) وأن من يقبل بها من الجانب العراقي سيفرط بالمصالح الوطنية حسب قوله [٤٤].

وكما ذكرنا إن المنطقة الواقعة بعد العلامة ١٦٢ البحرية نقطة خلاف كبيرة بين البلدين لاسيما مع الخلاف العلني حول منطقة (فشت العيج) والاعتراض من جانب العراق على التصرفات الكويتية، ففي اب/ ٢٠١٩ وجه العراق شكوى رسمية إلى الأمم المتحدة أعترض فيها على إنشاء الكويت منصة بحرية في فشت العيج وهي مساحة من الأرض تقع بعد النقطة ١٦٢ فيما يرى الجانب الكويتي ان (فشت العيج) واقعة ضمن

سيادتها في الوقت الذي يؤكد العراق ان خطوة الكويت تحدث تغيير في الحدود البحرية قبل التوصل الى اتفاق يؤدي الى ترسيم الحدود بشكل كامل وهو ما يؤكده خبير الحدود العراقي جمال الحلبوسي ان فشت العيج و الكايد ليست طبيعية وانما صناعية افتعلتها الكويت حسب وصفه ، و يقول الخبير القانوني العراقي علي التميمي ان ترسيم الحدود مع الكويت حسمت في مجلس الأمن الدولي بقرارات بدأت بالقرار ٦٦١ لعام ١٩٩١ ، ان الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يختص فيما يتخذ من الاعمال في حالات التهديد للسلم والاخلال به ووقوع العدوان اذ نصت المادة (٣٩) من الميثاق على ان (يقرر مجلس الأمن ما اذا كان قد وقع التهديد سلم او اخلال به او كان وقع عملا من اعمال العدوان) ويقدم ذلك في توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لاحكام المادتين (٤١ ، و ٤٢) من الميثاق لحفظ الأمن أو اعادته الى نصابه [٤٥] وجميع القرارات اللاحقة وان الكويت ظلت تطالب بالعديد من النقاط الحدودية لافتاً إلى ان ذلك يخالف قرارات مجلس الأمن الدولي منبها الى امكانية العراق في حل الموضوع من خلال الإتفاق الثنائي او اللجوء لمحكمة العدل الدولية لهذا الشأن [٤٦] .

إذن النقطة ١٦٢ هي أبعد موقع توقف عنده ترسيم الحدود وفق القرار الدولي الصادر في مجلس الأمن الدولي في العام ١٩٩٣ المرقم ٨٣٣ , ونص القرار على اعتبار خور عبد الله الذي يقع شمال الخليج بين جزيرتين (بوبيان ، وربة) الكويتيين وشبه جزيرة الفاو العراقية خطا حدوديا بين الدولتين وفي العام ٢٠١٠ عاد النزاع الحدودي بين العراق والكويت حيث وضعت الكويت حجر الأساس لميناء مبارك على الضفة الغربية للخور ورد العراق بمشروع ميناء الفاو الكبير في الضفة المقابلة , ويؤكد العراق التزامه بالترسيم الأممي و يتهم الجانب الكويتي بأحداث تغييرات جغرافية في المنطقة البحرية الواقعة بعد النقطة ١٦٢ حسب شكوى رسمية قدمها الى مجلس الأمن في اب/ ٢٠١٩ ووفقاً للشكوى فإن الكويت أجرت عمليات تدعيم في منطقة فشت العيج الضحلة واقامت منشأة مرفئية

عليها في طرف واحد دون علم و موافقة بغداد في المقابل تعد الكويت منطقة فشت العيج تقع ضمن مياه الكويت الاقليمية [٤٧].

ويشير العراق في رسالته الموجهة الى الأمم المتحدة (ان الظروف الخاصة والحقوق التاريخية) يجب ان تؤخذ في نظر الإعتبار عند تسوية الحدود البحرية المتبقية وشدد العراق على محدودية منافذه الى البحر كاشفاً عن رغبته في تعديل حدوده مع الكويت لكن ذلك من شأنه تقويض الاتفاقات القائمة بين الدولتين منها (إتفاقية خور عبد الله لعام ٢٠١٢ ، قرار مجلس الأمن ٨٣٣) [٤٨] ، فضلاً عن ذلك يمكن تحويل المينائين الى فرصة مشتركة للاستثمار فهي تحتوي على حقول النفط الحدودية بين البلدين اي : (حقل الرميلة النفطي العراقي , حقل الرتقة) ووجه العراق اتهامات الى الكويت بسرقة نفطه , ويتميز حقل الرميلة بأهمية بالغة للعراق بعده اكبر حقول النفط العراقية وثالث اكبر حقل نفطي في العالم , ويشير المحلل السياسي في الشأن الدولي الدكتور حيدر سلمان: " ان من أهم المواضيع التي لم يتم حسمها حتى العام ٢٠٢٣ ترسيم الحدود العراقية الكويتية ولاسيما ان هناك معلومات تؤكد ان جميع الدوريات الموجودة في خور عبد الله عراقية وتعمل على صيانة الدعامات وكري وتعميق القناة وقد تم رفع ١١ خرقاً بحرياً وما تبقى الناقلة عين زالة والرميلة وحمدان القريبة على البر الكويتي اي ان القناة عراقية وان ميناء مبارك وانشائه على صدر خور عبد الله الذي هو بالاصل خور عبد الله التميمي وليس خور عبد الله مبارك ما هو الا مشاركة للعراق وان عمل دعامة من قبل وزارة الخارجية العراقية يشير الى الإعتراف بالمشاركة و لاسيما ان القرارين ٨٦٧ و ٨٣٣ لم يعترف العراق من خلالهما بالتقسيم ومن ثم من السهولة الطعن بها وان الجزر الصناعية التي تم انشاؤها عليها عقوبة دولية كونها جزر صناعية بفعل فاعل مشيراً الى ان افضل الحلول هو التحكيم الدولي وجميع الوثائق لصالح العراق ولا توجد اي وثيقة

تدل على ان المياه الموجودة في خور عبد الله مشتركة وجميع الخرائط تشير الى ان هذه المياه عراقية " [٤٩].

الخاتمة:

ان موضوع الخلافات الحدودية بين العراق والكويت والتي تم ترسيم الحدود بينها وفق قرارات مجلس الامن الدولي بشكل متحمس ومتحيز لجانب واحد قد عرض حقوق العراق ومصالحه الحيوية الى الغبن و الاجحاف ونبه في الوقت نفسه الدول الاخرى ذات النزاعات المماثلة ، ان ترسيم الحدود تجاهل حقوق الشعب العراقي ولم يحترم القواعد والمبادئ الدولية وان تدخل مجلس الأمن في ترسيم الحدود العراقية الكويتية لم يسهم ابدا في توطيد السلم والاستقرار بين البلدين ، لأنها فرضت من قبل مجلس الامن دون ارادة العراق ، حيث شملت عملية الترسيم اقليميه البري والبحري ، وزاد من وضعه البحري المتضرر بالأساس ، وللعراق حقوق تاريخية وجغرافية وقانونية ثابتة في مياهه الاقليمية وان الحاق الضرر بالعراق ليس لمصلحة الكويت ، ولا يساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة لان حقوق الشعب تبقى محفوظة وان بقاء موضوع ترسيم الحدود العراقية الكويتية بهذه الصيغة ولاسيما البحرية ما هي إلا صيغة قانونية للإبقاء على النزاع بين الطرفين ، والذي من الممكن اثارته مستقبلا .

ومن أجل الوصول الى حل للطرفين يحرز تقدما في موضوع العلاقات بين العراق والكويت يتوجب التأكيد على فكرة ان حدودهما البحرية يمكن ان تقدم لهما منافع مشتركه بدلا من ان تمثل حالة الغالب والمغلوب وان لا يكون فيها ربح أحد البلدين مقابل خسارة الأخر ، ومن خلال التشديد والإشارة الى اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار واتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في (خور عبد الله) ومبدأ خط الوسط في ترسيم الحدود البحرية على التنسيق حول المجاري المائية المشتركة ، ويمكن تحقيق أفضل النتائج من خلال

تبني الكويت والعراق نهج وسياسة تركز على الاستفادة من تعاونهما على افضل وجه ، والتي تشمل وضع إجراءات واضحة لتحسين ادارة (خور عبد الله) ، على ان يليها توقيع اتفاق حول حدودهما البحرية وحماية مصالحهما لاسيما ان العراق والكويت بعد العام ٢٠٠٣ استطاعت تحسين العلاقة بينهما الى الاحترام المتبادل لكن الانقسامات الجيوسياسية في المنطقة والتحديات الداخلية التي يواجهها البلدين عرقلة آفاق حل بعض القضايا ومن بينها الحدود البحرية ، فقد اظهر الخلاف حول فشت العبج وقرار العراق مناشدة الامم المتحدة بدلا من اللجوء الى اللجنة العليا الكويتية العراقية احتمال يثير التوتر بين الطرفين وعلى الدولتين ان تصب جهودها نحو تعزيز العلاقات ، وزيادة التعاون المشترك هي الخطوة الاولى ومن ثم عدم تأخير ترسيم الحدود البحرية ، لان حكومة العراق برئاسة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني* تؤكد على حسم هذه النقطة المهمة والحساسة لأسباب واعتبارات كثيرة أهمها : تعزيز السيادة العراقية ، وضرورة ترسيم الحدود ولا يمكن للعراق البدء في هذا الجانب اذا لم تكن هناك نية جادة وصادقة للتعاون مع الدول الاقليمية لحسم جميع القضايا الخلافية ابتداءً من حرمة المياه الاقليمية وانتهاءً بالحدود البرية والحقول النفطية التابعة للعراق ، وضرورة اختيار الحكومة فريق المفاوضين من المختصين ذوي الخبرة والنزاهة وتغليب صوت العراق وعدم الرضوخ للضغوطات او الاغراءات لتحقيق النجاح في مفاوضات ترسيم الحدود مع الكويت بشكل ناجح يدعم الامن القومي العراقي.

الهوامش

[1] حسين مجيد عبد علي الحسناوي , ازمات الحدود العراقية الكويتية , لبنان ، دار ومكتبة البصائر , ٢٠١٣ ، ص ٨-٩ .

[2] حسين مجيد عبد علي الحسناوي , ازمات الحدود العراقية الكويتية ، المصدر السابق ، ص٩ .

[3] سعد محمود سلمان , مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الامم المتحدة في ترسيمها بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١, جامعة الشرق الاوسط (رسالة ماجستير غير منشورة) , الاردن ، ٢٠١٥, ص١٧-١٨ .

* هناك فرق بين اقتطاع جزء من دولة وبين مبدأ التنازل في القانون الدولي الذي يحصل نتيجة قيام دولة من الدول بالتخلي عن اقليم تابع لسلطتها وتحت سيادتها لصالح دولة اخرى من اجل اتفاق نزاع معين حول هذا الاقليم المتنازل عنه عن طريق معاهدة او اتفاقية وغالبا ما يكون التنازل عن طريق توقيع معاهدة سلام ، للمزيد انظر : صادق حسن السوداني ، العلاقات العراقية السعودية (١٩٢٠-١٩٣١) دراسة في العلاقات السياسية ، مطبعة دار الجامعة ، ١٩٧٥ ، ص١١١-١٢٥.

[4] عبد العزيز رمضان علي الخطابي , ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية , مجلة الرافدين للحقوق , الموصل/العراق ، المجلد ١١ ، العدد (٥١) , ٢٠١١ , ص ١٨٥.

[5] احمد رفيق البرقاوي ، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢-١٩٤٢) ، دار النشر بغداد ، ١٩٨٠ ، ص١٣ .

[6] نقلا عن : سعد محمود سلمان , مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الامم المتحدة في ترسيمها ،مصدر سبق ذكره , ص١٧ .

[77] نقلا عن : التطور السياسي لأمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة ١٩١٤-١٩٦٢، على الرابط (www.moqatel.com) .

[8] التطور السياسي لأمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة ١٩١٤-١٩٦٢، المصدر نفسه .

[9] مالك دحام الجميلي ولمياء محسن الكناني ، العلاقات العراقية الكويتية وإشكالية بناء ميناء مبارك ، مجلة دراسات دولية – مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد، العدد ٥٢ ، ٢٠١٢ ، ص٢٨ .

[10] مصطفى عبد القادر النجار و نزار عبد اللطيف الحديثي ، سقوط التجزئة (دراسة تاريخية عن قضية عودة قضاء الكويت الى العراق، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، رمز الكتاب (28900047) ، ١٩٩٠ ، ص٤٥ .

[11] قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي الكويتي ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية الانسانية ، جامعه بابل ، العدد ١٨ ، كانون الاول/٢٠١٤ ، ص٥١ .

[12] محمد حسن العيدروس ، تاريخ الخليج العربي (الحديث والمعاصر) ، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية ، مصر ، ط٢ ، ١٩٩٨ ، ص٢٢٧ .

[13] عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ .

[14] د. في بي مار ، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الاول ، ترجمة مصطفى احمد ، القاهرة ، دار مصر للطباعة ، ٢٠٠٩ ، ص٦٣ .

[15] رضا هلال ، الصراع على الكويت مسألة الامن والثروة ، سينا للنشر ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص١٢٦ .

[16] صبيح علي غالب ، قضية ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار ، دار الجاحظ للطباعة والنشر ، بغداد ، ط٢ ، ١٩٧١ ، ص١٧-٤٨.

[17] صلاح العقاد ، نزاع الحدود بين العراق والكويت ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، مركز الاهرام للدراسات والبحوث ، العدد ٣٣ ، تموز/١٩٧٣ ، ص١١١ .

[18] اسماء عزري ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي - النزاع العراقي الكويتي ١٩٧٩-١٩٩١ أنموذجا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، ٢٠١٨ ، ص٣٤-٣٥ .

[19] احمد سعيد نوفل ، الصراع العربي في الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، مركز درالسات الوحدة العربية ، العدد ١٥٠ ، ١٩٩١ ، ص٩٤ .

[20] اسماء عزري ، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٧-٥٨ .

[21] سالم مشكور ، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة والشرعية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص١٥٨ .

[22] وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار المؤرخ في ٦ مايو ١٩٩١ في شأن إنشاء لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت ، ٢ أيار/ مايو ١٩٩١ : (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/33/doc16.doc_cvt.htm)

[23] قاسم محمد الجنابي و ربا صاحب عبد ، اشكالية ترسيم الحدود العراقية الكويتية والخروج من احكام الفصل السابع ، مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل ، العدد:١٢ ، حزيران/٢٠١٣ ، ص٣٣٦ .

[24] عبد العزيز رمضان علي الخطابي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٨ .

[25] وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوييار ، مصدر سبق ذكره

* يأخذ البحر الاقليمي العراقي شكلا مثلثا تستند قاعدته الى الساحل فيما يلتقي ضلعاه في منطقه تقع على بعد ١٢ ميل بحري لتتقاطع عندها البحار الاقليمية وامتدادتها مع كل من الكويت وايران وبما يمنع العراق من امتلاك منطقة اقتصادية خالصة بموجب اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار ١٩٨٢ ، ... للمزيد انظر علي حسين صادق ، حقوق العراق كدولة متضررة جغرافيا ومطلة على بحر شبه مغلق (الخليج العربي) ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية القانون والسياسة ، ١٩٨٠ ، ص٢٠٩ .

[26] علي رحيم مذكور ، الحدود العراقية الكويتية ..ازمة مزمنة ..تنتظر الحل ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٣٨٧ ، ٢٠١١ ، على الموقع الالكتروني : (https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261959) .

[27] نصيف الجبوري ، ترسيم الحدود العراقية ، على الموقع الالكتروني (www.azzaman.com) .

[28] سعدون شلال ظاهر وفارس هاوي عبيد العبودي ، مشكلات العراق على حدودها البحرية ، مجلة البحوث الجغرافية ، كلية التربية للبنات ، جامعة الكوفة ، العدد ٢٢ ، ٢٠١٥ ، ص٤٢ ، وللمزيد انظر : اسماء عزري ، مصدر سبق ذكره ص٤٠ .

[29] جاسب عبد الحسين الخفاجي و رواء صباح الجنابي ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت ، مجلة كلية الاداب -جامعة الكوفة ، المجلد ١ ، العدد ٣٢ ، العراق ، ٢٠١٧ ، ص١٢٦ .

[30] رابعة فلاح سند السيحان ، العلاقات الكويتية العراقية:الواقع ورؤية مستقبلة ، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الاداب والعلوم-قسم العلوم السياسية ، ٢٠١٣ ، ص٢٥ .

[31] الكويت ترحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق، تموز/٢٠٠٣ : https://www.iraqhurr.org/a/1634940.html

[32] محمد عبد الرحمن يونس ، الكويت و المتغيرات السياسية في العراق ، مجلة دراسات إقليمية ، جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية ، الموصل ، المجلد ٥ ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٨ ، ص٤ .

[33] الكويت تهنئ العراق بنجاح الإنتخابات التشريعية، ٢٠٠٥، على الموقع: https://www.radiosawa.com/archive/2005/12/17/

[34] وسناء محمد ابراهيم ، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود) ، مجلة قضايا سياسية ، العدد ٤٢-٤٣ ،جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠١٦ ، ص٨ .

* استاذ دكتور خريج كلية القانون في جامعة بغداد ومستشار وزارة الخارجية العراقية ووكيل وزارة الخارجية في ٢٠٠٦ .
* بكالوريوس علوم سياسية في جامعة الكويت ووكيل وزارة الخارجية الكويتية في ٢٠٠٦ .

[٣٥] محمد عبد الرحمن يونس ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

[٣٦] رئيس الوزراء العراقي غادر البلاد بعد زيارة رسمية www.alwatan.com

* ان العلاقات بين البلدين يعتمد على حل القضايا هي : أ. التعويضات وبعد الإحتلال الأمريكي للعراق تلقى صندوق التعويضات التابع للأمم المتحدة طلبات التعويض قدرها ٣٦٨ مليار دولار إلا إنه أقر ٥٢ مليار دولار فقط بينما ٣٩ مليار للكويت. ب. الديون تقدر الكويت على العراق ١٣,٢ مليار دولار بدون الفوائد المالية. ت. مسألة الحدود تم تحديد الحدود في ١٩٩٤ من دون موافقة العراق وقد اصاب العراق حيفا كبيرا من خلال التجاوز على مساحة كبيرة من الأراضي العراقية وأجبر مرغما على هذا الترسيم. ث. حقول النفط المشتركة هناك عدد من الحقول المشتركة بين العراق والكويت منها حقول الرميلة حيث تقوم الكويت باستغلاله عن طريق الحفر الأفقي تحت الأرض . للمزيد انظر : العراق يتهم الكويت باستنزاف نفط حقل حدودي ، الجزيرة نت ، ٢٠٠١/٩/٢٠ ، على الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net/ebusiness/2001/9/20/

[٣٧] تعود فكرة إنشاء ميناء الفاو الكبير الى العام ١٩٣٨ حينما قرر العراق بناء ميناء مساند لميناء البصرة ومنذ ذلك الوقت كانت هناك جهود دبلوماسية مكثفة من جهة العراق من أجل الإتفاق مع الكويت حول جزيرتين وربة و بوبيان إلا إن الكويت رفضت كل الجهود الدبلوماسية في هذا المجال وفي العام ١٩٨٥ قدمت وزارة النقل والمواصلات مشروع إنشاء (ميناء البصرة الكبير) بيد ان الحرب العراقية الإيرانية آنذاك حالت دون البدء بتنفيذه والكويت لديها عوامل بديلة يمكن إنجاز الميناء عليها من دون تأثير على العراق وأقل كلفة ولكن إصرار الكويت على إقامة ميناء مبارك الكبير هو لاعاقة العراق عن استعادة مكانته البارزة في الخليج ، للمزيد انظر ... كاظم فنجان الحمامي ، التفاصيل القانونية للتجاوزات الكويتية في مشروع ميناء مبارك على الموقع الإلكتروني: www.aimaktaba.net/scarch .

[٣٨] تقرير الخبراء للملاحة العراقيين على الموقع الالكتروني : . www.newiraq.com

[٣٩٣٩] علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (٩)، ١٩٧٩، ص٩٩.

[٤٠] قحطان حسين طاهر ، تاريخ النزاع العراقي- الكويتي ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠٦ .

[٤١] قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري ، ازمة ميناء مبارك واثارها على العراق ، دراسة إستراتيجية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، بغداد ، مطبعة الدار العربية ،٢٠١١ ، ص ٢٥ _ ٣١ .

[٤٢] نقلا عن : احمد الدباغ و مازن خلف ، بعد مطالبات كويتية.. ما العلامة الحدودية ١٦٢ بين العراق والكويت، ٢٠٢٢/١٢/٢٣ ، على الموقع الالكتروني : https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/23/

[٤٣] نقلا عن : انفوبلس ، الحديث عن "حل وسط" لأزمة الحدود.. هل سيتنازل العراق عن بعض حقوقه للكويت بهدف إغلاق ملف ترسيم الحدود البحرية بين البلدين ، ١٥/ايار/٢٠٢٣ ، على الموقع https://www.infoplusnetwork.com/news/politics

[٤٤] احمد الدباغ و مازن خلف ، ٢٣ / ١٢ / ٢٠٢٢ ، مصدر سبق ذكره .

[٤٥] فكرت نامق عبد الفتاح ، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العددان (٢٣ و ٢٤) ، ٢٠١١ ، ص ٣٠ .

[٤٦] بعد مطالبات كويتية.. ما العلامة الحدودية ١٦٢ بين العراق والكويت؟ ، الجزيرة نت ، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/23/

[٤٧] إجتماع جديد بين العراق والكويت لترسيم الحدود البحرية ، ما هي النقطة ١٦٢ ، ١٤/ تموز / ٢٠٢٣ على الموقع الالكتروني : www.uitrairaq.uitrasawt.com

[٤٨] توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين الكويت والعراق على الموقع الالكتروني في ٢٠٢١/٤/١٢ : https://carnegie mec.org.

[٤٩] نقلا عن : هدى العزاوي ، جريدة الصباح ، ٢٠٢٣/٥/٩ ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية (ملف عالق) على الموقع الالكتروني : www.alsabaah.iq/7652

* تولى السيد محمد شياع السوداني رئاسة الوزراء في ١٣/تشرين الاول/٢٠٢٢.

المصادر:

أ- الكتب العربية والمترجمة:

١. مصطفى عبد القادر النجار ونزار عبد اللطيف الحديثي، سقوط التجزئة (دراسة تاريخية عن قضية عودة قضاء الكويت الى العراق، بغداد، دار الحرية للطباعة، رمز الكتاب (28900047)، ١٩٩٠.

٢. محمد حسن العيدروس، تاريخ الخليج العربي (الحديث والمعاصر)، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، ط٢، ١٩٩٨.

٣. احمد رفيق البرقاوي، العلاقات السياسية بين العراق وبريطانيا (١٩٢٢-١٩٤٢)، دار النشر بغداد، ١٩٨٠.

٤. حسين مجيد عبد علي الحسنواي، ازمات الحدود العراقية الكويتية، لبنان، دار ومكتبة البصائر، ٢٠١٣.

٥. د. في بي مار، تاريخ العراق المعاصر العقد الجمهوري الاول، ترجمة مصطفى احمد، القاهرة، دار مصر للطباعة، ٢٠٠٩.

٦. رضا هلال، الصراع على الكويت مسألة الامن والثروة، سينا للنشر، القاهرة، ط١، ١٩٩١.

٧. سالم مشكور، نزاعات الحدود في الخليج العربي معضلة السيادة والشرعية، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ط١، ١٩٩٣.

٨. صادق حسن السوداني، العلاقات العراقية السعودية (١٩٢٠-١٩٣١) دراسة في العلاقات السياسية، مطبعة دار الجامعة، ١٩٧٥.

٩. صبيح علي غالب، قضية ثورة ١٤ تموز والضباط الاحرار، دار الجاحظ للطباعة والنشر، بغداد، ط٢، ١٩٧١.

ب- الرسائل والاطاريح:

١. اسماء عزري، النزاعات الحدودية في منطقة الخليج العربي – النزاع العراقي الكويتي ١٩٧٩-١٩٩١ أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد بوضياف- المسيلة، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، ٢٠١٨.

٢. رابعة فلاح سند السيحان، العلاقات الكويتية العراقية: الواقع ورؤية مستقبلة، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، كلية الاداب والعلوم- قسم العلوم السياسية، ٢٠١٣.

٣. سعد محمود سلمان، مشكلة الحدود العراقية الكويتية ودور الامم المتحدة في ترسيخها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، الاردن، ٢٠١٥.

٤. علي حسين صادق، حقوق العراق كدولة متضررة جغرافيا ومطلة على بحر شبه مغلق (الخليج العربي)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٠ .

ت- البحوث والدراسات :

١. احمد سعيد نوفل، الصراع العربي في الخليج العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد ١٥٠، بيروت، ١٩٩١.

٢. جاسب عبد الحسين الخفاجي ورواء صباح الجنابي، ترسيم الحدود العراقية الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت، مجلة كلية الاداب، جامعة الكوفة، المجلد ١، العدد ٣٢، العراق، ٢٠١٧.

٣. سعدون شلال ظاهر وفارس هاوي عبيد العبودي، مشكلات العراق على حدودها البحرية، مجلة البحوث الجغرافية، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة العدد ٢٢، ٢٠١٥.

٤. صلاح العقاد، نزاع الحدود بين العراق والكويت، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات والبحوث، القاهرة، العدد ٣٣، تموز/١٩٧٣.

٥. قحطان حسين طاهر، تاريخ النزاع العراقي– الكويتي، جامعة بابل، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، العدد ١٨، ٢٠١٤.

٦. عبد العزيز رمضان علي الخطابي، ميناء مبارك وأثره في حق العراق بالملاحة البحرية، جامعة الموصل، كلية الحقوق، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد ١٦، العدد (٥١)، ٢٠١١.

٧. علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٩)، ١٩٧٩.

٨. علي رحيم مذكور، الحدود العراقية الكويتية.. ازمة مزمنة.. تنتظر الحل، الحوار المتمدن، العدد ٣٣٨٧، ٢٠١١، على الموقع الالكتروني: (https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=261959).

٩. فكرت نامق عبد الفتاح، العراق بين قيود الفصل السابع وبنود الاتفاقية الامنية مع الولايات المتحدة الأمريكية، قضايا سياسية، كليه العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان (٢٣ و ٢٤)، ٢٠١١.

١٠. قاسم محمد عبيد وجواد كاظم البكري، ازمة ميناء مبارك واثارها على العراق، كراسة إستراتيجية، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد، مطبعة الدار العربية،٢٠١١.

١١. مالك دحام الجميلي ولمياء محسن الكناني، العلاقات العراقية الكويتية وإشكالية بناء ميناء مبارك، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاسترتيجية والدولية، العدد ٥٢، ٢٠١٢.

١٢. محمد عبد الرحمن يونس، الكويت والمتغيرات السياسية في العراق، دراسات إقليمية، جامعة الموصل / مركز الدراسات الإقليمية، الموصل، المجلد ٥، العدد ١٢، ٢٠٠٨.

١٣. وسناء محمد ابراهيم، العلاقات العراقية الكويتية بعد عام ٢٠٠٣ (الحدود والوجود)، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية ، العدد ٤٢-٤٣ ، ٢٠١٦.

ث- مصادر الانترنيت

١. إجتماع جديد بين العراق والكويت لترسيم الحدود البحرية، ما هي النقطة ١٦٢ ، ١٤/ تموز / ٢٠٢٣ على الموقع الالكتروني : www.uitrairaq.uitrasawt.com .

٢. احمد الدباغ ومازن خلف، بعد مطالبات كويتية.. ما العلامة الحدودية ١٦٢ بين العراق والكويت، ٢٠٢٢/١٢/٢٣، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazeera.net/politics/2022/12/23/

٣. بعد مطالبات كويتية.. ما العلامة الحدودية ١٦٢ بين العراق والكويت؟، موقع الجزيرة نت ، على الموقع الالكتروني: https://www.aljazera.net/politics .

٤. انفوبلس ، الحديث عن "حل وسط" لأزمة الحدود.. هل سيتنازل العراق عن بعض حقوقه للكويت بهدف إغلاق ملف ترسيم الحدود البحرية بين البلدين، ١٥/ايار/٢٠٢٣، على الموقع https://www.infoplusnetwork.com/news/politics

٥. التطور السياسي لأمارة الكويت ومشكلاتها الحدودية للمدة ١٩١٤-١٩٦٢، على الرابط (www.moqatel.com) .

٦. تقرير الخبراء للملاحة العراقيين على الموقع الالكتروني : www.newiraq.com

٧. التقرير النهائي للجنة التخطيط الحدود الدولية، على الموقع الالكتروني (www.moqatel.com) .

٨. توسيع نطاق المفاوضات خطوة فعالة لتسوية الخلاف البحري بين الكويت والعراق على الموقع الالكتروني في ١٢/٤/٢٠٢١ : https://carnegie-mec.org

. .

٩. رئيس الوزراء العراقي غادر البلاد بعد زيارة رسمية، www.alwatan.com .

١٠. القيادة الكويتية تهنئ الرئيس العراقي بالنجاح الذي حققته الإنتخابات: www.newgowkw.com .

١١. كاظم فنجان الحمامي، التفاصيل القانونية للتجاوزات الكويتية في مشروع ميناء مبارك على الموقع الإلكتروني: www.aimaktaba.net/scarch .

١٢. الكويت ترحب بتشكيل مجلس الحكم الانتقالي في العراق، تموز/٢٠٠٣: https://www.iraqhurr.org/a/1634940.html

١٣. الكويت تهنئ العراق بنجاح الإنتخابات التشريعية، ٢٠٠٥، على الموقع: https://www.radiosawa.com/archive/2005/12/17/

١٤. نصيف الجبوري، ترسيم الحدود العراقية، على الموقع الالكتروني (www.azzaman.com).

١٥. هدى العزاوي، جريدة الصباح ، ٢٠٢٣/٥/٩ ، ترسيم الحدود العراقية الكويتية (ملف عالق) على الموقع الالكتروني : www.alsabaah.iq/7652 .

١٦. وثيقة تقرير الأمين العام للأمم المتحدة خافيير بيريز دي كوبيار المؤرخ في ٦ مايو ١٩٩١ في شأن إنشاء لجنة تخطيط الحدود بين العراق والكويت، ٢ أيار/ مايو ١٩٩١ : (http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/IraqKwit/33/doc16.doc_cvt.htm)